

ان الارباكية هي المذاهب التي ثبت بها الزنا والجماع على الامام حضوره ورجم ولا يجزئ
الشهود لان مقتضى الله عليه ولم يرمم ما عزموا المادية ولم يحضروا رجما
واما حصول المومنين بالمصنوع لان ذلك انقضوا الفاسق بنصها فومر بمقتضى
ويشهد له قول ابن عباس الى الربيع بن خاسم المصدقين بالله تنبها لضرب
يكون بسوط واحد يدبجج ولا خلق لا يؤلم ويفرق بين السباط على اعضا
ولا يجزم في موضع واحد وانقضوا على نهضة المراك كالوجه والسطح
والفرج ويضرب على الراس لقول ابن عباس ضرب على الراس فان الشيطان
فيه ولا يشد بك وينزع الشياطين التي تمنع الضرب كالفرق والفرق سبط
الضرب حتى يرضى لا يحصل به التبرؤ مثل ان يضرب كل يوم سوطا وسوطين
فان فرق وضرب والام موجود كغيره وان وجد الحد على حامل لا يمام عليها حتى
تضرب وتضرب حتى تنقطع ويندب ان يحرق المرأة الى صدرها ان نبت زانها
بالسبية لا ياقراها ولا يبدد للرجل مطلقا وان وجب الحد على المرء نظر
ان كان برحي تزول له كسداء استظروا برحي كالزمانة فلا يؤخر ولا يضرب
بالسباط بل يعطى عليه ما يرضى ثم اخ فيقوم ذلك مقام جلد واما ان
حال الخوارج المشددين فان كان الحد رجما لا يؤخر لان النفس مستوفدة
وان كان حلا اخر الى اعتدال الهوا وبقتل رجوع الزاني عن اقراره ولو
في الشافعي الحد واذا امتدت في الحد يقبل وكفى وبصلى عليه ويدفن
في حفرة المسلمين الحكم الثاني قوله تعالى **الزنا لا يجزئ**
اي لا يبرح **لان ائمة او مشركه** اي المعلوم انصافه
بازنا مقصور بكا حة على زانية او مشركه **والزانية لا يجزئ** ولا يبرح
الازان او مشركه اي والمعلوم انصافها بالزنا مقصور بكام
على زنا او مشركه اذ الغالب ان المائل الى الزنا لا يرتفع في تكلم الصبح
والمساحة لا يرتفع فيها الصلوات فان المشاكلة علة الائمة والاهتمام
والمخالفة سبب النقرة والافتراق وقال بعضهم الحسنة على الصفة
والمشاكلة سبب المواصلة والمخالفة توجب المباعرة وتحرم الموافقة
وعن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الرجل على دين خليله
فلينظر احد من مخالفي عن علي رضي الله عنه انه خطك هل الخلة
فقد نالنا بام من مقدمه عليهم فقال يا اهل الكوفة قد علمنا شراركم
من حبار فقالوا كيف وما لانت الا تلك ايام فقال كان معنا شراركم
فانضم حبارنا الى حباركم وشرارنا الى شراركم وعن الشعبي انه قال
ان الله ملككم مولاي جميع الاستكثار بعضها مع بعض وقال الثعالبي
عن المراد لا يستقل وسئل عن زانية • وكل فزير بالمقارن يقتدي
فان قيل لم قدمت الزانية على الزاني او لا عم تقدم عليها ثانيا جيب

بان ذلك

بان ذلك الائمة سقت لغتوبهما على ما بينا والمرأة في المادة التي منها نشأت
الجانبة لانها لو لم تطعم الرجل ولم تمسكه لم يطعم فلما كانت اوصلا
واولا في ذلك بدوي بذكرها واما الثانية فمستوفدة بذكر النكاح والرجل
اصد فيه لانه الرابع فيه والحطبة فيه ومنه بيد الطيب **وصوم** **والكفاي**
بالحج الزاني والزانية خربا لا مشوية فيها وفيه **المحيط** واختلاف النكاح
في معنى الائمة وحكمها فقال قوم نهضت بجاهد وعطا وقتادة والزهري في التبعي
ومروان بن عيسى قدم المهاجرون المدينة وفيه فقرر الامال ولا اعتبار
وبالمدينة نسا بقايا من يومئذ اخصب اهل المدينة فزعم ناس من
فقهاء المدينة المسلمين في نكاحهم ليقتضوا عليهم فاستاذن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في ذلك فنزلت هذه الائمة وحرم ذلك على المومنين اذ
نزلت وجوا ذلك العبا لانهم كمشركات وقاله عمر بن الخطاب في نكاح
بمكة والمدينة حين ابات بغير منهن ام مهزول وانه الساب بن ابي
الستاب الخزرجي وكان الرجل يزوج الزانية في ايامها فبجدها فاكه قاله
ناس من المسلمين نكاحهم على تلك الصفة فاستاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في ذلك فنزلت هذه الائمة وحرم ذلك على المومنين اذ نزلت
مكة صلى الله عليه وسلم في نكاح ام مهزول فاستذنت ان تنفق عليه فنزلت
هذه الائمة وروي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رجل يقول له
ابن ابي هريرة العنوي وكان يحمل الاساري من مكة حتى ياتي بهم المدينة وكان
يملكه حتى يقال لها عناق وكانت صد بنة له في الجاهلية فلما اتي بكمه وعنه
عناق التي نفسها فعاق له ثم ان الله حرم الزنا فالت فالت فقال سمعنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فالت النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت يا رسول الله انك عناقا ففكتك فامسك رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه ولم يرمه شيئا فنزل الزاني لا يسكن الزانية او مشركه
والزانية لا يجزئ الا زان او مشركه فدعت في رسول الله صلى الله
عليه وسلم رفاها على وقال لا تشكبه اخرجته الزمدي والنسائي
وابوداود بالفاظ متقاربة المعنى فعلى قول هؤلاء كان الخمر حراما
في حق اولئك دون سائر الناس وقال قوم منهم سعد بن جب
والصالح ورواية عن ابن عباس المراد من النكاح هو الجماع ومعنى الائمة
الزاني لا يجزئ في الائمة او مشركه والزانية لا يجزئ في الائمة
او مشركه وقال يزيد بن هارون ان جامعها وهو مقبول في الزنا
وان جامعها وهو محرم فهو زان وعن عائشة رضي الله عنها ان الرجل
اذ اذ في باصرة ليس له ان تزوجها هذه الائمة واذا باشرها كانت
زانية وكان بن مسعود يحرم نكاح الزانية ويقول اذ تزوج الزاني الزانية
وما زانية ابدوا وقال الحسن الزاني المجهول لا يجزئ الائمة محمودة به